

إسهام نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة

- دراسة على عينة من مكاتب المراجعة -

سمراء جدي

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة

يحي سعيدي

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة



Abstract :

This study aimed to identify the role of effective internal control system to reduction the period and effort of audit. where a questionnaire was designed and distributed to a sample consisted of 35 auditor. The questionnaire was analyzed using SPSS. The results of study confirm that the effectiveness of the internal control system in company facilitates the work of audit team and determines the short time and sets shortly audit compared with the system ineffective.

Keywords : auditing- internal control system.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار الجهد والفترة المبذولة في مراجعة الحسابات. حيث تم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة البالغة 35 مراجع، وتم تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن وجود نظام رقابة داخلية فعال في المؤسسة موضوع المراجعة يسهل من عمل فريق المراجعة ويحدد وقت أقصر لإنهاء المهمة مقارنة بحالة النظام الغير فعال.

الكلمات المفتاحية : المراجعة، نظام الرقابة الداخلية.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بمهنة مراجعة الحسابات على المستوى العالمي على الأخص بعد الانهيارات المتتالية للعديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي حمل المراجع الخارجي فيها الذنب الأكبر، يظهر هذا الاهتمام في إصدار قانون ساربنز أوكسيلي في الولايات المتحدة، الذي هدف إلى تنظيم مهنتي المحاسبة والمراجعة، فقد نص القسم 404 من هذا القانون على تحميل الشركات مسؤولية الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال إلى جانب الإبلاغ عنه. بهدف تحقيق جودة عالية لعملية

وبالتالي تعزيز الثقة في القوائم المالية.

إن مهنة مراجعة الحسابات من المهن التي تتطلب الجهد والعناية إلى جانب بذل الوقت اللازم لإتمام المهمة. وبما أن وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة محل المراجعة من شأنه تعزيز الثقة في القوائم المالية، فهذا يدعو لطرح الإشكال الموالي :

هل يسهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار الوقت والجهد المبذولين في عملية مراجعة الحسابات؟

فرضيات الدراسة : للإجابة عن الإشكالية تم اعتماد الفرضيتين الآتيتين :

- نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية يحدد خطة وبرنامج المراجعة.

- حجم الاختبارات وأدلة الإثبات يعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تسمح بالتحقق من مساهمة النظام الرقابي الفعال في تسهيل عمل مراجع الحسابات عن طريق الحد من اختبارات المراجعة وأدلة الإثبات اللازمة لعملية المراجعة.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى

- التحقق من إسهام نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار اختبارات وبرنامج المراجعة.

- التحقق من اعتماد المراجع الخارجي على تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية.

- التحقق مما إذا كان للنظام الرقابي الفعال دور في تخفيف عبئ عملية المراجعة وبذل وقت أقصر لإنهاء المهمة مقارنة بالنظام الرقابي الغير فعال.

خطة الدراسة : تم اعتماد المحاور الآتية

المحور الأول : الإطار النظري لمراجعة الحسابات.

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية.

المحور الثالث : تأثير فعالية نظام الرقابة الداخلية على عملية المراجعة.

1- الإطار النظري لمراجعة الحسابات:

1-1 مفهوم مراجعة الحسابات:

عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها "عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين"¹.

فقد عرفها **Boynton** وآخرون على أنها "عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة"².

1-2 الخطوات العملية لمراجعة الحسابات :

نجاح عملية المراجعة مرهون بإعداد خطة لها ومن ثم تنفيذها لترجم فيما بعد ضمن تقرير يدعى بتقرير مراجع الحسابات.

1-1-1 التخطيط لعملية المراجعة .

كي تتم مهمة مراجع الحسابات بنجاح عليه أن يعمل على تحديد نهج يسير عليه مع فريقه لإتمام هذه المهمة. وهذا ما نصت عليه معايير العمل الميداني فقد أكدت على تخطيط المهمة بغية اختصار الوقت والجهد وتحديد الأهداف التي يرغب

في الوصول إليها. حيث يعرف مجلس معايير التدقيق الدولية التخطيط على أنه "إعداد خطة إستراتيجية عامة ومفصلة وفقاً لطبيعة الوقت ونطاق التدقيق المتوقع"³، يهدف مراجع الحسابات إلى تنظيم عملية المراجعة التي سيقوم بأدائها والحصول على أكبر قدر ممكن من الأدلة الملائمة لتدعيم موقفه وتجنبيه المسؤولية إلى جانب اقتصار التكاليف وريح الوقت وتقليل نسبة الأخطار التي يمكن أن تحدث،⁴ يمر تخطيط مهمة محافظ الحسابات على المراحل المبينة في الشكل الموالي:

تخطيط المراجعة وتصميم منهج المراجعة.



المصدر : ألفين أرينز وجيمس لوبك : المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسبي وأحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2002، ص 287.

يمكن شرح الشكل على المنوال الآتي:⁵

أولاً: التمهيد للتخطيط: ويتم وفق الخطوات التالية:

أ- قبول مؤسسة جديدة أو الاستمرار مع مؤسسة قديمة : عادة ما يقوم المراجع بتجنب المؤسسات التي يثار حولها الجدل وكذا المهن التي تتضمن على جانب كبير من الخطر. تنص معايير المراجعة على أن المراجع الخارجي الجديد لا يقبل التكليف بالمهمة إلا بعد الاتصال بزميله الذي سيعوض مكانه والتأكد من أن طلب التكليف لا يحمل في طياته أي محاولة للغش والتلاعب وليس نتيجة لخلافات مع المراجع السابق بشأن التقرير الذي أدلى به. كما يعمل المراجع على إجراء كافة الاتصالات التي تمكنه من اكتساب معرفة بالمؤسسة محل المراجعة. وعلى العكس من ذلك فإن العميل القديم يقيم من قبل المراجع نهاية كل سنة ما من شأنه أن يسمح بالاستمرار معها أو التخلي عنها في حالة ثبوت تلاعب في الحسابات أو عدم الاتفاق حول الأتعاب.

ب- الحصول على خطاب التعاقد أو التكليف : وهو عبارة عن عقد يبرم بين المراجع الخارجي والمؤسسة محل المراجعة يحدد فيه العمل المراد إنجازه، وقت إنهاء المهمة، الأتعاب...

ج- اختيار فريق المراجعة : من الذين يتوافر فيهم التأهيل العلمي والعملية، يحدد المراجع العدد اللازم لفريق المراجعة وذلك بناء على حجم المراجعة وحجم المؤسسة.

ثانياً: الحصول على معلومات عن العمل : يعمل المراجع الخارجي على تحديد العوامل الداخلية والخارجية وكذا السياسات العامة التي تؤثر على نشاط المؤسسة أو ما يعرف ببيئة المؤسسة بغرض اكتساب معرفة عامة حول المؤسسة والبيئة الخارجية التي تنشط فيها وكذا معلومات عن الأطراف ذات الارتباط بالمؤسسة.

ثالثاً: الاختبارات الأساسية القبلية : بعد تأكد المراجع واقتناعه التام من إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية يقوم بإجراء الاختبارات الأساسية للعمليات والأرصدة قبل نهاية السنة المالية. يعمل المراجع على إنهاء الأعمال التمهيدية في نهاية السنة المالية، غير أن هذا لا يتنافى مع إتمامها قبل هذا التاريخ إن أمكن بل يفضل ذلك من أجل تمكين المراجع من إتمام المهمة في الوقت المحدد لها.⁶

رابعاً: إجراءات المراجعة والفحص التحليلي: في سبيل تحديد وتقييم الأخطاء المحتملة الوقوع يلجأ المراجع إلى إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي والذي عرفته لجنة معايير المراجعة على أنه " دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات"، هذا الفحص يتم بواسطة مقارنة المعلومات وبالأحرى القوائم المالية للمؤسسة خلال الزمن، كما قد يكون بمقارنة هذه القوائم مع قوائم المؤسسات الأخرى الناشطة في ذات القطاع ويمكن أن يتم بمقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة فعلياً. إن التعرف على علاقات مكونات القوائم المالية هو الهدف المتوخى من وراء إجراء هذا الفحص للعمل على توسيع الاختبارات للبند المتوقع خطورتها.⁷

خامساً: التحديد المبدي لحدود الأهمية النسبية: يعتمد المراجع على تحديد العناصر التي تحمل الأهمية النسبية، أي التي إن حدثت على مستواها أخطاء تؤثر بشكل جوهري على الصورة العادلة للقوائم المالية.⁸

سادساً: فهم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الخطر: يعمل المراجع على فحص نظام الرقابة الداخلية بغية التأكد من كفاءته وسلامته والمدى الذي يمكن أن يعتمد فيه عليه عند إعداد الخطة إضافة إلى سعيه نحو تحديد مخاطر المراجعة.⁹ حيث أنه إذا تم تقدير مخاطر التدقيق في مستوى مرتفع يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على زيادة حجم عينات التدقيق وإجراء اختبارات تفصيلية وتحليلية مكثفة وفي هذه الحالة لا يتم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.¹⁰

سابعاً: برنامج المراجعة: يختلف هذا البرنامج حسب درجة تعقيد المهمة.¹¹ يمثل خطة عمل يتبعها مراقب الحسابات في أداء وتنفيذ المهمة ويحتوي على الخطوات التفصيلية الواجبة الإتباع لتحقيق أو تدقيق بند أو عنصر من عناصر النشاط المالي للمؤسسة وتعتبر أداة تدقيقية للتأكد من تنفيذها بأعلى مستوى من الكفاءة.¹²

1-1-2 تنفيذ عملية المراجعة : تبدأ هذه المرحلة عند إقفال السنة المالية وإكمال التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية حيث يتم خلال هذه المرحلة فحص البيانات، السجلات، الدفاتر، المستندات، والقوائم المالية فحصاً تحليلياً واختبار صحة الأرصدة لكل بند من بنود القوائم المالية مع مراجعة الأحداث الملحقه بالميزانية.¹³

تتم المراجعة في الغالب على ثلاث مستويات الأول المعروف بالمراجعة المستندية تهدف إلى تبيان المدى الذي يمكن أن تكون فيه السجلات والدفاتر منتظمة. بواسطتها يتأكد المراجع من أن جميع العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة قد تم تسجيلها بالدفاتر والسجلات وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأنها مبوبة تبويبا سليماً وأنها تخص المؤسسة، ومن أن جميع ما قيد بالسجلات والدفاتر مثبت بمستندات سليمة وقانونية من حيث الشكل والمضمون.¹⁴ تليها المراجعة الحسابية وهي المراجعة الرقمية لكل ما هو مقيد ضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة من حيث القيمة والكمية للتحقق من صحتها، وهي تشمل التحقق من الأرصدة الافتتاحية ومراجعة العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب وقسمة، وترحيل.¹⁵ والمراجعة الفنية: تهدف إلى التأكد من أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتحقق من عناصر القوائم

المالية وأرصدها إضافة إلى التأكد من كل من الملكية، الوجود، صحة التقييم، التسجيل المحاسبي، استقلال الدورات لكل حساب إضافة إلى التحقق من استيفاء القوائم المالية للشكل المنصوص عليه قانونا وسلامة عرضها.¹⁶

بغية إتمام المهمة على أتم وجه وجب على محافظ الحسابات تجميع الأدلة الكافية والملائمة لكل عملية وكذا لتبرير رأيه والتي تعد "الأسس أو الأساليب التي تساعد في تحويل الادعاءات أو الاعتقادات المزعومة إلى افتراضات مثبتة".¹⁷

كي يعتمد على دليل الإثبات عليه أن يكون ملائما بمعنى يخدم الهدف الذي اختير من أجله، كما يجب أن يراعى الوقت الزمني لجمع الأدلة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الفترة التي تمتد فيها عملية المراجعة.¹⁸ كما يجب أن يتصف بالصلاحية أو ما يدعى بمدى الاعتماد وهي درجة الوثوق بالدليل، إضافة إلى كفاية الأدلة بمعنى أن يتم جمع أكبر قدر من الأدلة.¹⁹

للأدلة عدة أنواع لكل منها استخداماته الخاصة، فعند مراجعة حساب ما يمكن اعتماد أكثر من دليل. من الأدلة الفحص الفعلي أي الجرد، التوثيق بمعنى فحص المستندات، والسجلات التي تدعم ما جاء بالقوائم المالية والاستفسار من الإدارة وهو الحصول على معلومات كتابية كانت أم شفوية من طرف الإدارة كرد على الأسئلة، إعادة الحساب أو ما يطلق عليه بإعادة الأداء يتمثل في إعادة فحص عينة للتحقق من دقة العمليات الحسابية للمستندات الأصلية والسجلات المحاسبية، الإجراءات التحليلية وهي نسب ومؤشرات هامة، المصادقات وهي إيصال أو رد قد يكون شفويا كما قد يكون كتابيا من قبل طرف محايد للتحقق من صحة ودقة المعلومات التي يطلبها المراجع، الملاحظة تتمثل في النظر إلى المعالجة أو الإجراء الذي يقوم به الآخرون.²⁰

2- الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية :

1-2 مفهوم الرقابة الداخلية : عرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA الرقابة الداخلية بأنها : " تشمل الرقابة الداخلية على الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المنشأة بقصد حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية الموضوعة".²¹

عرفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية سنة 1977 نظام الرقابة الداخلية على أنه : " مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل ضمان الحماية والحفاظ على الأصول ونوعية المعلومات وإلى تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين النجاعة".²²

عرفت لجنة COSO الرقابة الداخلية على أنها " العملية تتأثر بالمؤسسة مجلس الإدارة والإدارة، وأطراف أخرى، مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بالتحقق من أهداف فعالية وكفاءة التشغيل، دقة التقرير والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها".²³

2-2 نظام الرقابة الداخلية الفعال : هو النظام الذي يمنع حدوث الأخطاء والغش ويساعد على سرعة اكتشافها عند حدوثها، ويوفر الحماية لأصول المنشأة وتحقيق الدقة في البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.²⁴

2-3 مكونات الرقابة الداخلية حسب تقرير لجنة المؤسسات الراعية :

تتكون الرقابة الداخلية حسب تقرير COSO من خمس مكونات أساسية تتمثل في الآتي:²⁵

2-3-1 بيئة الرقابة : وتتضمن الالتزام بالنزاهة والأخلاقيات، والإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، وضع هياكل وسلطات ومسؤوليات لتحقيق أهداف الإدارة التي يشرف عليها المجلس، والالتزام بجذب وتطوير والاحتفاظ بالأفراد الكفاء، ومساءلة الأفراد حول مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف.

2-3-2 تقدير المخاطر : وتحتوي تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر، وتحديد وتحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها، واعتبار إمكانية وجود غش أو احتيال، وتحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير.

2-3-3 أنشطة الرقابة : تعرف الأنشطة الرقابية على أنها "مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهات إدارة الشركة للوصول إلى أهدافها المخططة، والتي تحدث في جميع المستويات الوظيفية في الشركة".²⁶

2-3-4 المعلومات والاتصال : يتعلق بالتأكد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية وتحملها، وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية، وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية.²⁷

2-3-5 المتابعة والإشراف : تتعلق عملية المراقبة بمراقبة أنشطة الشركة وبصورة دورية ومستمرة بهدف تقييم نوعية الرقابة الداخلية، وتشمل عملية المراقبة الفحص المستمر لجودة نظام الرقابة من قبل الإدارة للتعرف على مدى مطابقة نتائج الأعمال بالأهداف التي تم تحديدها، ولاتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، إلى جانب إجراء التعديلات اللازمة للتغييرات التي يمكن أن تحدث.²⁸

2-4 معايير فعالية هيكل الرقابة الداخلية : تتمثل هذه المعايير في الآتي :²⁹

- معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية.
- معيار تكامل مكونات أو أجزاء هيكل الرقابة.
- معيار فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية.
- معيار فعالية بيئة الرقابة.
- معيار فعالية تقييم المخاطر.
- معيار فعالية أنشطة الرقابة.
- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات.
- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات هيكل الرقابة الداخلية.
- معيار فعالية إدارة المراجعة الداخلية.
- معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها.

تؤدي قوة نظام الرقابة الداخلية إلى كفاءة وفعالية، متابعة وتقييم أنشطة المؤسسة وإلى الرفع من كفاءة أداء العاملين في القيام بما وكل لهم القيام به من مهام. إضافة إلى أنه يتسبب في بلوغ الأهداف النهائية المسطرة المعدة من قبل إدارة المؤسسة. كما يختصر من مجال المراجعة والاختبارات وكل الجهود التي يقوم بها كل من المراجع الخارجي ومساعديه، كون وجود نظام رقابة فعال يدفع بالمراجع الخارجي إلى اقتصار مجال المراجعة عن طريق إجراء مراجعة اختيارية بدلا من شاملة وهو يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء قبل وقوعها لإمكانية تجنبها.³⁰

3- تحليل النتائج واختبار الفرضيات :

3-1 توزيع عينة الدراسة على أساس السن والجنس :

التكرار	السن				الجنس
	أكبر من 50	50-40	40-30	أقل من 30	
35	22	13	0	0	ذكر
0	0	0	0	0	أنثى
35	22	13	0	0	المجموع

يبين الجدول رقم أن كافة أفراد العينة جميعهم ذكور وأن أكبر فئة عمرية هي الأكبر من 50 سنة بنسبة 62.85% وأن أفراد العينة جميعهم أكبر من 40 سنة.

3-2 توزيع عينة الدراسة على أساس المؤهل التعليمي والخبرة العملية :

المجموع	الخبرة العملية				المؤهل العلمي
	أكبر من 15	15-10	10-5	أقل من 5	
02	02	0	0	0	شهادة مهنية
29	18	11	0	0	ليسانس
03	03	0	0	0	ماجستير
01	01	0	0	0	دكتوراه
35	24	11	0	0	المجموع

إسهام نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار الوقت والجهد المبذولين في عملية المراجعة - 97 -

يظهر الجدول أن معظم أفراد العينة يحوزون شهادة الليسانس وهذا عائد لاشتراط امتلاك هذه الشهادة لمن يريد امتحان محافظة الحسابات، كما تمتلك أغلب عينة الدراسة خبرة تفوق 15 سنة بنسبة 68.57%.

3-3 اختبار فرضيات الدراسة ونتائج التحليل : بعد جمع البيانات تم استخدام برنامج الـ SPSS لتحليلها، النتائج تلخص في الجدول الآتي :

المحور	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي	3.06	1.114	محايد
02	يتم فحص الرقابة الداخلية قبل الشروع بأداء عملية المراجعة	4.71	0.739	موافق بشدة
03	نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية تحدد برنامج المراجعة	4.51	0.904	موافق بشدة
04	نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى اختصار خطة المراجعة وتسهل من عمل فريق المراجعة	3.94	0.526	موافق
05	إذا كان نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية فالوقت المحدد لانتهاء من المهمة سيكون أقصر من حالة النظام الغير فعال	3.97	1.676	موافق بشدة
06	فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى اقتصار الاختبارات	3.57	0.958	موافق
07	فعالية نظام الرقابة الداخلية يحدد حجم عينة الحسابات التي سيتم فحصها دون اللجوء إلى فحص كل الحسابات	3.57	1.076	موافق
08	فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي المراجع الحسابات إلى جمع أدلة إثبات أقل من حالة النظام الغير فعال	3.94	0.938	موافق
09	فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى الوثوق في أدلة الإثبات	4.03	0.499	موافق

الاتجاه العام للمستجوبين حسب سلم ليكارت الخماسي كان موافق، والمتوسط الحسابي للإجابات 3.4.

خاتمة:

من خلال الدراسة التي أجريت على تم التوصل إلى النتائج الموالية :

النتائج :

صبت اغلب آراء محافظي الحسابات على أن نتائج فحص نظام الرقابة هي التي تحدد برنامج وخطوة المراجعة كما أن للنظام الرقابي الفعال دور هام في اقتصار اختبارات المراجعة وتسهيل مهمة فريق المراجعة والوثوق بأدلة الإثبات بالمقارنة مع حالة النظام الرقابي الغير فعال، هذا ما يدل على أن وجود نظام رقابة داخلية فعال داخل المؤسسة محل المراجعة سيؤدي إلى تخفيف عبئ المراجعة واقتصار الوقت اللازم لإنهاء المهمة مقارنة بالنظام الغير فعال.

الملحق :

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة

قسم: العلوم التجارية.

كلية: العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد: جدي سمراء.

استبيان

في إطار تحضير المقال الذي يحمل العنوان أعلاه " مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفعال في اقتصار الوقت والجهد المبذول في مراجعة الحسابات " والتي نسعى من ورائها إلى تبيان التحقق من الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تسهيل عملية المراجعة.

تم اختياركم سادتي من بين المهنيين المتخصصين كعينة للدراسة في سبيل إثراء موضوعنا هذا، ولنا قناعة تامة في اهتمامكم بالإجابة على ما جاء في هذا الاستبيان من أسئلة.

مع الشكر المسبق، نحيطكم علما سادتي بأن هذه المعلومات لا تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

معلومات عامة عن عينة الدراسة:

☐ ذكر	☐ أنثى	الجنس :
☐ أقل من 30 سنة	☐ من 30 إلى 40 سنة	العمر :
☐ من 40 إلى 50 سنة	☐ أكبر من 50 سنة	
☐ شهادة مهنية	☐ ليسانس	المؤهل العلمي :
☐ ماجستير	☐ دكتوراه	

☐ أقل من 5 سنوات	☐ من 5 إلى 10 سنوات	الخبرة المهنية :
☐ من 10 إلى 15 سنة	☐ أكبر من 15 سنة	

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي					
يتم فحص الرقابة الداخلية قبل الشروع بأداء عملية المراجعة					
نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية تحدد برنامج المراجعة					
نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى اختصار خطة المراجعة وتسهل من عمل فريق المراجعة					
إذا كان نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية فالوقت المحدد للانتهاء من المهمة سيكون أقصر من حالة النظام الغير فعال					
فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى اقتصار الاختبارات					
فعالية نظام الرقابة الداخلية يحدد حجم عينة الحسابات التي سيتم فحصها دون اللجوء إلى فحص كل الحسابات					
فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي المراجع الحسابات إلى جمع أدلة إثبات أقل من حالة النظام الغير فعال					
فعالية نظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى الوثوق في أدلة الإثبات					

الهوامش والمراجع:

- ¹ - رزق ابو زيد الشحنة : تدقيق الحسابات - مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية -، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2015، ص 24.
- ² - طلال حمدونة وعلام حمدان: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين واثار ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة دراسات إنسانية)، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2008، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، ص 922.
- ³ - أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص 151.
- ⁴ - المرجع نفسه، ص-ص 148-149.
- ⁵ - ألفين أرنز وجيمس لوبك : المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2002، ص-ص: 288-292.
- ⁶ - وليم توماس وامرسون هنكي : المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الكتاب الأول، السعودية، 2006، ص 262.
- ⁷ - المرجع نفسه ، ص 264.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص 265.
- ⁹ - أحمد حلمي جمعة: مرجع سابق، ص 131.
- ¹⁰ - رزق ابو زيد الشحنة : مرجع سابق، ص 153.
- ¹¹ - وليم توماس وامرسون هنكي : مرجع سابق، ص 271.
- ¹² - مصطفى يوسف كافي : تدقيق الحسابات - في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة -، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2014، ص 160.
- ¹³ - وليم توماس وامرسون هنكي : مرجع سابق ، ص 263.
- ¹⁴ - محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي : المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص-ص: 479-480.
- ¹⁵ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص-ص: 199-201.
- ¹⁶ - محمد سمير الصبان: مرجع سابق، ص-ص: 467-469.
- ¹⁷ - زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2009، ص 151 .
- ¹⁸ - الفين أرنز وجيمس لوبك : مرجع سابق، ص 270.
- ¹⁹ - وليم توماس وامرسون هنكي: مرجع سابق، ص-ص 313-315.
- ²⁰ - حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي: مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، مرجع سابق، ص-ص: 327-331.
- ²¹ - وجدي حامد حجازي : أصول المراجعة الداخلية -مدخل علمي تطبيقي-، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

²² - jacques renard : théorie et pratique de l'audit interne, 7ème édition, Eyrolles, Paris, France, 2010, P134.

²³ - committee of sponsoring organization of the treadway commission : internal control-integrated framwork, new yourk, december 2011, p01.

²⁴ - عبد الله عقلة غنيمات ووليد زكريا صيام : العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الرابع، 2011، ص 627.

²⁵ - رشا بشير الجرد: أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطورها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة ميدانية في سورية، المجلة الجامعة، المجلد الثالث، العدد الخامس عشر، 2013، ص 226.

²⁶ - عاطف البواب : دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في تحسين أداء المدقق الخارجي -دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين -"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد الثاني، 2015، ص 375.

²⁷ - ناهض نمر الخالدي : مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO -دراسة حالة قطاع غزة-"، بمجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2015، ص 305.

²⁸ - عاطف البواب : مرجع سابق، ص 376.

²⁹ -عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة : دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الدولية والأمريكية- مدخل الحوكمة وإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات-، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص-ص : 68-71.

³⁰ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا : مرجع سابق، ص 226 .